

## الاتفاق اليوناني الإيطالي يطيح بمغامرات أردوغان في شرق المتوسط

كما رحبت أحزاب المعارضة بالاتفاق مع إيطاليا بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة، ووصفت التطور بأنه إيجابي. وقال السفير الأميركي لدى اليونان جيفري بيات عندما سُئل عن المناطق الاقتصادية الخالصة، كجزء من مناقشة في منتدى دلفي الاقتصادي، إن جميع الجزر لها نفس حقوق البر الرئيسي، كما هو محدد في القانون البحري الدولي. وبحسب تقرير لمنتهدي دلفي الاقتصادي، طلب من سفير الولايات المتحدة لدى اليونان التعليق على المذكرة التي وقعها أنقرة مع طرابلس، ورد بأن "مذكرة تركيا وليبيا لا يمكن أن ينتج عنها أي شيء بعيدا عن اليونان". بينما وصفها بأنها "غير مساعدة" و"استفزازية".

ويبدو أن هيمنة تركيا على القرار السياسي في البانيا كان وراء إلغاء اتفاق تم توقيعه بين أثينا وتيرانا قبل 11 عاماً، وهو ما اعترف به رئيس أركان القوات البحرية التركية المقال مؤخرا ومهندس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا والأميرال جهاد بايجي. وأبرزت صحيفة "ليبيرال" اليونانية "الثلاثاء الماضي، تم التوقيع على اتفاق لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان وإيطاليا، بعد 43 سنة من ترسيم الجرف القاري بين البلدين.



وليد فارس:

اتفاق اليونان مع مصر سيفسد مخطط تركيا الطامعة في حقول النفط شرق المتوسط

وتابعت الصحيفة في مقالها الذي جاء بقلم المحلل جورج ميسسيان دولي "يجب على اليونان، بمناسبة الاتفاق، تكثيف المفاوضات مع مصر والسعي لاستئنافها مع البانيا. تواجه مصر معضلة أمنية بسبب وجود تركيا في الجزء الليبي، وكذلك هيمنة السراج في الجزء الغربي من البلاد. هذا هو السبب الأنسب لقتناع مصر بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق، حتى ولو جزئي. إذا نجحنا، فستتلقى مذكرة التفاهم التركية الليبية ضربة قوية".

وبالتبعية "سينهار استمرار المنطقتين الاقتصاديةيتين المفترقتين المصنوع عليهما في الاتفاقية. حالة البانيا مختلفة. البانيا حليفنا في حلف شمال الأطلسي ومن منظور أوروبي. هذا هو السبب في أننا بحاجة إلى جعلها تفهم أن عليها أن تعمل معنا، مثل إيطاليا، وكبلد أوروبي. وقد حان الوقت في سياق مفاوضات الانضمام بين البانيا والاتحاد الأوروبي وشراكتنا المستقبلية وعلاقتنا المتحالفة، لتسوية قضية المناطق البحرية بين اليونان والبانيا".

ويبدو أن اليونان تراهن بقوة على اتفاقها مع مصر حول المنطقة البحرية بين البلدين، خصوصا بعد الاتفاقية مع إيطاليا التي يرى المستشار السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، وليد فارس، أنها ستفسد مخطط تركيا الطامعة في حقول النفط شرق المتوسط.



الاتفاق الإيطالي اليوناني ضربة موجعة للمطامع التركية

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي



هل يشهد الخميس القادم توقيع اتفاق مصري يوناني حول المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين يزيد من قطع الطريق أمام الأطماع التركية في ثروات المتوسط، خصوصا في ظل المواقف الأوروبية والدولية المتصاعدة ضد محاولات تركيا الهيمنة على المنطقة والتوسع على حساب الدول الأخرى. وقعت اليونان، الثلاثاء الماضي، اتفاقية ترسيم للحدود البحرية مع إيطاليا اعتبرها المراقبون ضربة موجعة لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها في 27 نوفمبر الماضي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وفازير السراج رئيس المجلس الرئاسي بطرابلس حول المنطقة البحرية الخالصة والتي اعتبرها البرلمان الليبي باطلة، وقوبلت برفض إقليمي ودولي.

وأعلن وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، فور التوقيع على الاتفاق بين بلاده وإيطاليا، أنه سيزور القاهرة في 18 يونيو الجاري لمناقشة قضية ترسيم المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، مؤكدا أن الإعلان عن هذه الخطوة هو أحد الأهداف الثابتة للسياسة الخارجية.

وقال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس عقب التوقيع على الاتفاق "اليوم هو يوم جيد لليونان وإيطاليا وأوروبا ومنطقة البحر المتوسط بأكملها. حددت أثينا وروما المناطق الاقتصادية الحصرية في المياه التي توحد البلدين الجارين، وبالتالي تمت إزالة العراقيل التي كانت وراء تعليق القضية لمدة 40 عاماً".

ويهدف الاتفاق الثنائي الموقع بين اليونان وإيطاليا إلى تحديد مناطق الصيد البحري بين البلدين، ويعد نقطة مهمة بالنسبة لأثينا التي تواجه توترا شديدا مع تركيا المجاورة الطامعة في حقول النفط بالمنطقة وخصوصاً حق قبرص في القيام بأي عملية استكشاف للموارد النفطية في المنطقة الاقتصادية القبرصية الخالصة. ووصف أستاذ القانون البحري الدولي والعميد السابق لجامعة بانثيون اليونانية، غريغوريوس تسالنتاس، الاتفاقية التي وقعها اليونان وإيطاليا بأنها "ذات أهمية سياسية قصوى". وقال في تصريحات لموقع "كابيتال غر" إن أهمية الاتفاق اليوناني الإيطالي تكمن في عنصرين.

الأول، هو ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة على أساس الجرف القاري، الذي تم ترسيمه منذ العام 1977، باستخدام طريقة خط الوسط. ويتعلق الثاني بالاعتراف بتأثير الجزر على جميع المناطق البحرية.

وتتعارض المعايير التي اتبعتها الاتفاقية اليونانية الإيطالية مع فلسفة مذكرة أردوغان والسراج غير القانونية وفقاً للقانون الدولي، في حين أنها تجذب البانيا إلى حد ما، بعد أن تم إبطال قرار منير للجدل من المحكمة الدستورية بموجب الاتفاق اليوناني الألباني ذي الصلة لعام 2009.

وأبلغ رئيس البرلمان، كوستانتينيس تاسولاس، الهيئة بذلك، رداً على طلب ممثل حركة التغيير، هارس كاستانديديس، لإجراء مناقشة مستفيضة حول الاتفاق، وأوضح رئيس اللجنة المختصة أنه توصل بالفعل إلى اتفاق مع مكتب البرلمان لعقد اجتماع اللجنة.

على ضوء هذه المعطيات، يمكن التعامل مع كلام السفير زكي على أنه تحصيل حاصل من فائض العجز السياسي، لكنه يكشف لأي درجة أن الجامعة العربية لا تزال تمثل غصة في حلق تركيا وقياد الإسلام السياسي، حتى لو كانت عاجزة عن أداء دورها، فهي في النهاية تبقى شاهداً على أن هناك مظلة عربية، إذا أحسن توظيفها قد تمثل منغصاً معنوا للممارسات التركية في المنطقة، ولو في توفير الحد الأدنى من الرفض والإدانة لها.

## إشكاليات جامعة الدول العربية مع الأزمة الليبية لا تتوقف

الجامعة شوكة في حلق تركيا وتيار الإسلام السياسي



من يللم جراح الليبيين

إطلاق النار وإحلال السلام، بينما تركيا والوفاق تدقان طبول الحرب في سرت. كشفت الواقعة عن دلالات كثيرة تتعلق بموقف الجامعة من ليبيا وهل يمكن أن تقوم بتحريك ما الفترة المقبلة، فمع أن حركتها السياسية محدودة ومتوقفة على مدى توافق الدول الأعضاء، غير أن هناك حساسية تاريخية تجاه التعامل مع الأزمة تتضاعف من الإحجام عن التفاعل معها، ورثها المسؤولون عنها، ليست هي من قبيل التسليم بالضعف الموجود في كل القضايا العربية المطروحة عليها، بل لأن الأزمة جرى اختطافها مبكراً بعيداً عن الدائرة العربية.

ترانمت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

تزامنت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

تزامنت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

تزامنت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

تزامنت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

تزامنت الضججة مع حديث تواتر مؤخراً بشأن الحصول على غطاء عربي لتنشيط خطط ومبادرات موضوعة على رف الجامعة تحسول لأعضائها القيام بعمل عسكري لمواجهة الغزو التركي، وجاءت تصريحات زكي الأولى وتعدليتها ثانية ليؤكد أن الفكرة غير مطروحة عملياً، لأن الجامعة العربية لم ترسم لها دوراً واضحاً في الأزمة الليبية.

أثارت التصريحات الأخيرة لحسام زكي الأمين العام المساعد للجامعة العربية بشأن ليبيا جدلاً واسعاً وسلطت الأضواء مجدداً على دور هذه المنظمة في معالجة ملفات المنطقة الساخنة وللمة الجراح العربية. وعلى الرغم من إقرار المتابعين لعجزها السياسي في صياغة حلول حقيقية واكتفائها ببروتوكولات روتينية، فإن زكي استغل المغالطات الإعلامية التي زعمت دعم الجامعة لحكومة الوفاق بناءً على تأويلها لتصريحاته، ليؤكد بشكل حاسم أن الجامعة تدين بشدة التدخلات التركية في ليبيا وستبقى دائماً شوكة في حلق تركيا وجماعات الإسلام السياسي.

تركيا والوفاق وشركائهما، وإن معارك طرابلس وغرب ليبيا ستكون لها إفرازات سياسية أيضاً.

بعد يوم واحد من اشتعال الحرب الكلامية بين معسكري "مع وضد"، وما بينهما من ألوان سياسية، خرج زكي على فضائية "العربية الحدث"، ليقول إنه تم اجترأ تصريحاته ولي أعانها لصالح جهات معينة، موضحاً أن التدخل التركي في ليبيا والشمال الأفريقي عليه علامات استفهام كبرى وتعرض لانتقاد عربي واسع، وموقف الجامعة محكوم بقرارات الدول الأعضاء، وعلى مدار 15 دقيقة ظل السفير (المصري) يؤكد على عدم مشروعية التدخل التركي، وأن موقف الجامعة لم يتغير.

كان مجلس وزراء الخارجية العرب رفض، في مارس الماضي، التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومصدرها في ليبيا واستجواب المقاتلين الأجانب إلى البلاد، في إشارة واضحة إلى تركيا التي أرسلت معدات عسكرية ومرتزقة وإرهابيين للقتال بجوار حكومة الوفاق، وجرى تمرير قرار بهذا الشأن وسط اعتراض وتحفظ طفيف من بعض الدول. عندما قرأت كلام السفير زكي، وفقاً للنص الذي أوردته وكالة الأناضول صباح الخميس، تشككت في المحتوى الذي بثته، بحكم معرفتي بموقف الجامعة العربية من ليبيا، وتوقع أن يكون هناك تصويب وتصحيح، حيث أحدث الخبر دويماً من التفسيرات السياسية، إلى أن نفى زكي الكثير من المغالطات التي أوردتها الأناضول ومن لغوا لها في المجال نفسه.

لغوا لها في المجال نفسه. ليست هذه المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي تتعامل فيها وسائل إعلام تابعة لتركيا في الاجترأ والتوظيف السياسي، وهي طريقة تنطوي على ما هو أبعد من "الفبركة" والفتنة، ويتعلق بالأمنيات الخفية، وغطرسة القوة المفتعلة، ومحاول التشويش على بعض التطورات، فبعد ردود الفعل الإقليمية والدولية التي أبدت موافقة على المبادرة المصرية خُشرت أنقرة في الزاوية، لأن المبادرة دعت لوقف

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

تملك الجامعة العربية تاريخاً حديثاً قاتماً مع ليبيا، حيث رسخ في الأذهان أنها منحت تحت قيادة أمينها العام الأسبق عمرو موسى، منذ حوالي تسعة أعوام، الضوء الأخضر لحلف شمال الأطلسي (ناتو) لغزوها وإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي بالقوة، وما تلاه من وقائع مأساوية لا تزال فضولها مستمرة حتى الآن، وفشلت كل تبريرات موسى لاحقاً في محو الدور السلبي للجامعة، ولم ينته النقاش تماماً، وظل يظهر ويختفي كلما كانت هناك مناسبات لها أو مشاركة هامشية في التفاعلات السياسية.

عاد الجدل خلال الأيام الماضية إثر مداخلة هاتفية أجراها السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، مع قناة "تن" المصرية، مساء الأربعاء، حيث خرجت بعض وسائل الإعلام التابعة لجماعة الإخوان و تركيا، بترديد عبارات أظهرت زكي كأنه يعتبر التدخل العسكري التركي في ليبيا قانونياً، ويؤيد شرعية حكومة الوفاق الوطني دون التفات لملاحظاته الدقيقة حول القضيتين، ومن هذا الباب المنير عاد الحديث عن الجامعة إلى الملف الليبي.

### مغالطات إعلامية

أدى انتشار كلام زكي وتفسيراته المتباعدة إلى استنتاجات كثيرة، بعضها قال إن الجامعة العربية غيرت موقفها السابق، وعلى وشك الاعتراف بالأمر الواقع في طرابلس، ويميل لصالح أنقرة وحليفها حكومة الوفاق وحزب واسعة من الميليشيات والمرتزقة والإرهابيين. والبعض ذهب إلى أنها محاولة للانفتاح على كل القوى الليبية لضمان نجاح مبادرة القاهرة الأخيرة للتسوية السياسية، ويمكن سرد جملة التكهانات والتخمينات، كلها تصب في صالح